تقرير

غاصب المختار
Jornalist.70@gmail.com

الهيئة العليا اللبنانيّة - السوريّة تؤسّس لشراكة إستراتيجيّة: تنسيق عمل الوزارات وإعداد مذكرات تفاهم تفصيليّة

فتحت زيارة وزير الخارجية السورية اسعد الشيباني الشهر الماضي الى بيروت، وجولته على الرؤساء وعدد من القوى السياسية، مدخلا جديدا مهما لتنظيم العلاقات مع لبنان، توجت بتوقيع اتفاقية انشاء "اللجنة العليا اللبنانية - السورية المشتركة"، التي وقعها رئيس حكومة لبنان نواف سلام والشيباني في السرايا الحكومية. تلتها بعد ايام زيارة وزير الاقتصاد عامر البساط الى دمشق، لاستكمال البحث في تفاصيل تنظيم العلاقات البينية

لم تكن زيارة الوزير الشيباني الى بيروت مجرد محطة سياسية وديبلوماسية، اذ جاءت في ظل تحولات كبرى تشهدها المنطقة وخصوصا لبنان، وبدت مثابة اعلان سوري واضح بأن دمشق الجديدة تسعى الى اعادة بناء علاقتها مع لبنان على اسس مختلفة تماما عن تلك التي حكمت حقبة العلاقات الثنائية السابقة طوال اكثر من اربعة عقود.

في هذا السياق، ارادت دمشق توجيه رسالة الى اللبنانيين بأن "مرحلة جديدة بدأت، عنوانها احترام سيادة الدولتين واقامة علاقات متوازنة تقوم على المصالح المشتركة، وطمأنة جميع المكونات اللبنانية بعدم التدخل في شؤونهم الداخلية".

ونقل الشيباني الى رئيس الجمهورية جوزف عون تحيات الرئيس السوري احمد الشرع، وسلمه دعوة رسمية لزيارة دمشق، في خطوة اعتبرت مؤشرا اضافيا على رغبة القيادة السورية الجديدة في تعزيز التواصل السياسي المباشر مع لبنان، من دولة الى دولة وعلى أعلى المستويات.

بالنسبة الى اللجنة العليا، التي يرأسها عن الجانب اللبناني رئيس مجلس الوزراء، ونظيره عن الجانب السوري، وتضم ممثلين عن الجهات المختصة في البلدين وفقا للموضوعات المدرجة في جدول الاعمال، ستضم الوزراء المعنيين من الجانبين، وستجتمع بصورة دورية لتطوير التعاون في ملفات النقل والطاقة والربط الكهربائي وتبادل البضائع وتسهيل حركة العبور بين البلدين. كذلك ستكون منصة دائمة لجميع الوزارات السورية واللبنانية، بهدف تطوير الشراكات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية، الى جانب تعزيز التفاهمات الامنية وتوسيع نطاق التعاون المشترك.

تنص الاتفاقية، التي تتألف من 13 بندا، على التنسيق السياسي بين بيروت ودمشق، وتضع خارطة عمل واسعة تشمل الاقتصاد والامن والحدود والطاقة والنقل والصحة والتعليم والاتصالات.

في اطار هذه الاتفاقية، يقوم التعاون بين الطرفين على المبادئ الاتية:

1- احترام سيادة واستقلال ووحدة وسلامة اراضي كل من الدولتين.

2- المساواة بين الطرفين.

3- عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي من الدولتين.

4- الالتزام بمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

5- تسوية الخلافات بالوسائل السلمية ومن خلال الحوار والتشاور.

6- احترام علاقات الأخوة وحسن الجوار.

7- تحقيق المصالح المشتركة.

ومن اهداف اللجنة العليا:

- تشكيل منصة لتنسيق عمل الوزارات المعنية واعداد مذكرات تفاهم تفصيلية.

- التركيز على مجالات التعاون المشترك مثل الربط الكهربائي، النقل، وتسهيل حركة التجارة والسلع.

واكد الجانبان ان انشاء هذه اللجنة يمثل طيا لصفحة الماضي، والانتقال نحو شراكة مؤسساتية تحترم سيادة الدولتين.

كما تم الاتفاق على ان تشكل اللجنة العليا اطارا مؤسسيا يجمع الوزارات والجهات المعنية للعمل على تطوير الشراكات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية، وتعزيز التعاون بما يحقق المصالح المشتركة للبلدين. كذلك ستعمل اللجنة على توسيع نطاق التفاهمات الامنية وتعزيز التنسيق والتعاون الثنائي في مختلف القطاعات، بما يسهم في دعم الاستقرار ومواجهة التحديات المشتركة.

في هذا الاطار، تتطلع دمشق الى اقامة شراكات اقتصادية تضم لبنان وسوريا وعددا من دول الخليج، بما ينعكس ايجابا على اقتصاد البلدين.

كما ان الاتفاقية تمنح اللجنة العليا صلاحيات واسعة تشمل رسم التوجهات العامة للعلاقات الثنائية، انشاء اللجان القطاعية والفنية المشتركة، الاشراف على تنفيذ القرارات، اقتراح تعديل الاتفاقيات والبروتوكولات الثنائية، واستحداث آليات او هيئات مشتركة كلما اقتضت الحاجة.

كما يشمل نطاق عمل اللجنة ملفات السياسة والديبلوماسية، الاقتصاد والمال والتجارة والاستثمار، القضاء والأمن، الطاقة والمياه والنقل والبنية التحتية، التعليم والصحة والتحول الرقمي، فضلا عن أي مجالات اخرى يتفق عليها الطرفان مستقبلا، مما يعني أن اللجنة ستكون مثابة المرجعية التنفيذية الاساسية لمعظم ملفات التعاون بين بيروت ودمشق.

في ما خص السكرتارية التي ستنشأ بموجب الاتفاقية وتضم ممثلين عن الجانبين، يرى متابعون ان طبيعة مهامها تحضير الاجتماعات، وضع الاقتراحات، تنسيق التواصل بين الادارات الرسمية، اضافة الى متابعة تنفيذ القرارات والتوصيات. وتؤكد ان السكرتارية ستكون مثابة الجهاز التنفيذي والاداري الدائم للجنة العليا، والمسؤولة عن متابعة الملفات بين الاجتماعات الدورية والاستثنائية. لكن الاتفاقية اهملت الاجابة عن اسئلة تتعلق بالجانب الذي يرأسها وكيفية اختيار اعضائها وعددهم ومدة ولايتهم، كما أنها لم تحدد الجهة التي ستتولى اصدار قرارات تعيينهم. هذا يعني من الناحية القانونية، ان هذه التفاصيل ستترك لقرارات تنفيذية لاحقة تتخذها الحكومتان اللبنانية والسورية بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

في الجانب السياسي، حملت زيارة الوزير شيباني الرسمية دلالات بالغة الاهمية في مسار ترتيب العلاقات بين بيروت ودمشق، حيث سعى الوزير الى ارسال برقية تطمين سياسية، ودفع التعاون الاقتصادي بين البلدين. كما انطوت الزيارة على رسائل جديدة، اذ اعلن الشيباني انفتاحه على لقاء حزب الله "اذا اقتضت المصلحة"، في موقف يجسد بالنسبة الى المحللين "رغبة سوريا في تغليب الحوار على المواجهة من حيث المبدأ، والسعي الى فتح قنوات حوار مع البيئة الشيعية". كما حرص الوفد السوري "على توضيح اللغط الذي ساد بالنسبة الى الحديث عن تدخل عسكري سوري في لبنان"، بعد كلام الرئيس الاميركي دونالد ترامب عن هذا الموضوع.

لاحقا، زار وزير الاقتصاد والتجارة عامر البساط دمشق مع وفد اقتصادي موسع، في زيارة تأسيسية للعلاقات التجارية والاقتصادية الثنائية، تضمنت الاعلان الرسمي عن مجلس الاعمال اللبناني - السوري، كما عقد عددا من اللقاءات الثنائية والموسعة من بينها لقاء مع الرئيس السوري احمد الشرع، ولقاء آخر مع وزير الاقتصاد والصناعة السوري محمد نضال الشعار. جرى خلال اللقاء التأكيد على اهمية تعميق التقارب السوري - اللبناني، انطلاقا من خصوصية العلاقة بين البلدين، وتفعيله عبر اللجنة الوزارية العليا ومجلس الاعمال اللبناني - السوري. كما شمل النقاش اعتماد مقاربة جديدة للتكامل الاقتصادي والسياسي تضع جودة حياة المواطنين ورفاههم في البلدين كأولوية. كما تم البحث في تعزيز مشاريع الربط بين البلدين، بما يشمل خطوط نقل النفط والانابيب والطاقة، وشبكات النقل البرية والبحرية. كذلك تطوير التعاون في القطاعات الحيوية، لا سيما الخدمات، السياحة، القطاع المصرفي، مع تهيئة الظروف لدور اكبر للبنوك في المرحلة المقبلة. مع اهمية الاستفادة من المعرفة المتبادلة بين الشعبين لتعزيز التكامل السوري - اللبناني وبناء ثقة اكبر لدى المستثمرين، وضرورة المباشرة في الحلول العملية للملفات العالقة والتقنية بما يخدم المصالح المشتركة.

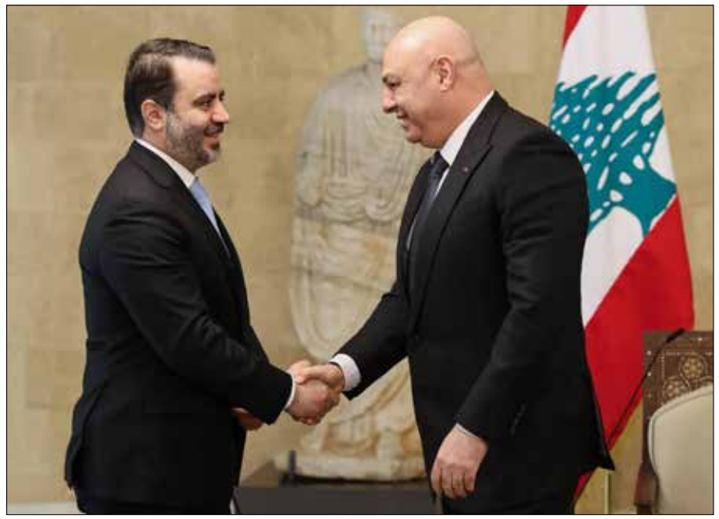

> **توسيع نطاق التفاهمات الامنية وتعزيز التنسيق والتعاون الثنائي**

واكد البساط خلال الزيارة، "ان لبنان وسوريا سيبدآن في الاشهر المقبلة مراجعة اتفاقات تجارية تعود الى عقود مضت بهدف احياء علاقاتهما الاقتصادية". وأشار الى أن البلدين قد يسعيان في نهاية المطاف الى ابرام اتفاق تجاري ثنائي اوسع نطاقا". أضاف: "كان من الضروري اعادة ضبط تلك العلاقة الاقتصادية، وهي تنطوي على امكان ان تصبح أهم علاقة ثنائية لكلا البلدين".

واكد البساط، ان الشرع شدد على ان "الاقتصاد اهم من السياسة، وان الاستثمار بين البلدين يشكل امرا مهما جدا لبناء علاقة جيدة بينهما"، مشيرا الى ضرورة العمل على تحقيق التكامل الاقتصادي بين لبنان وسوريا.

وقال ان الشرع طلب تكثيف العمل لتفعيل الاستثمارات بين البلدين، خصوصا ان "رأس المال اللبناني يعرف سوريا جيدا"، لافتا الى وجود مجالات واسعة للاستثمار المشترك. وأشار الى ان الشرع اكد ضرورة ان يقود القطاع الخاص التعاون في هذه المجالات.

وافادت وكالة الانباء السورية "سانا"، بأنه جرى خلال اللقاء "البحث في سبل تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين سوريا ولبنان، وتطوير آليات التنسيق المشترك بما يخدم مصالح البلدين والشعبين الشقيقين".

وأكد البساط من سوريا: "لن نقبل بالعمل على اساس المعاهدات التي كانت موقعة مع النظام السوري السابق، اذ يجب ان نعيد كتابتها اليوم على اساس الاحترام المتبادل للمصالح المشتركة".

وبقي السؤال مطروحا عن مصير المعاهدة الاساس بين لبنان وسوريا، وهي معاهدة الاخوة والتعاون والتنسيق التي اتفق الجانبان اللبناني والسوري في اجتماعات ولقاءات سابقة، بينها زيارة رئيس الحكومة الدكتور نواف سلام، على ان يتم الغاؤها. لكن يبدو ان الامر ينتظر الاجتماعات التنسيقية بين الجانبين عبر اللجنة العليا للبحث في الغائها، فيما اعتبر البعض ان تشكيل اللجنة العليا المشتركة خلال زيارة الوزير شيباني كان بمثابة البديل لمعاهدة الاخوة والتعاون والتنسيق التي اصبحت بحكم المعطلة نتيجة الاتفاقات الجديدة التي عقدت أو تلك التي ستعقد لاحقا.